الصفة الغالبة

الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي

هذا بحث طويف لم نر من عرض له . وإذا كنا قد بسطنا القول فيه ومددنا أطرافه ، فذلك أن ذهابه على كثيرين قد أدّاهم إلى مذاهب من الرأي لا ينجلي بها شك ، وموارد من الحكم لا ينتفي بها ريب . وقد اعتمدنا في هذا القصد نصوصاً قد تناثرت في الأمهات فضممنا بعضها إلى بعض ولاءمنا ذات بينها ، فكان لنا من ذلك معالم في طريق البحث ولوائح في سبيل التبيين والكشف .

الأصل في (الصفة) أن تجري على موصوف يتقدمها . فإذا دلت في الاستعمال على (موصوف معين) واستغنت عن ذكره ، فقد ضارعت الأسماء ، وأنزلت منزلتها وأسميت (الصفة الغالبة) لغلبة استعمالها كالأسماء .

فـ (النكباء) مثلاً ، صفة (الريح) . فإذا دلّت على هذا (الموصوف المعين) واستغنت عنه ، فقيل : (هبت النكباء) يراد بها (ريح) معينة ، فقد أنزلت منزلة الأسماء وكانت (صفة غالبة) . وقد عرض الرضي في شرح الكافية للصفات الغالبة (٢/١٨٢) في صدد ذكر

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الفارق بين (المصغر) و (سائر الصفات) فأوضح أنه لا بد للصفة من (موصوف) تعتمده ، يذكر قبلها . ذلك أنها لا تدل في الأصل على (موصوف معين) . فإذا دلت على هذا الموصوف ، استغنت عن ذكره وكانت كالمصغر والصفة الغالبة . قال الرضي : (كل صفة تدل على الموصوف المعين ، لا يذكر قبلها ، كالصفات الغالبة) . فإذا قلت (رُجَيل) على التصغير فقد قصدت (الرجل الصغير) ودللت بذلك على الصفة والموصوف المعين معاً ، وكذلك الصفة الغالبة ، ففولك (النكباء) يعني (الريح التي تنكبت عن الرياح الأربع) . قال الجوهري في صحاحه : (والنكباء الريح الناكبة التي تنكبت عن مهاب الرياح) . وقال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (٨٠٦) : (والنكباء ريح تنكبت عن الرياح الأربع) . وقال ابن سيده في المخصص (١٦ / ٤٤) : (فعلاء صفة غالبة غلبة الأسماء .. النكباء : كل ريح تهب بين مهبّ ريحين .. وإنما قال نكباء لأنها تنكبت عن مهبّ هذه ومهبّ هذه) . وهكذا دلت (النكباء) على الصفة والموصوف المعين جميعاً . فإذا استقر هذا وعرف ، فإن تميز (الصفة الغالبة) عن (الصفة الأصلية) الجارية على موصوفها ، لا يقوم باستغنائها عن الموصوف وحسب ، وإنما يتجلى إلى ذلك بما تنفرد به دون (الصفة الأصلية) التي بنيت عليها ، من خصوص الدلالة . فـ (للنكباء) في قولك (الريح النكباء) أي الناكبة ، عموم في الدلالة لأنها صفة جارية على موصوفها ، فهي تصف (الريح) بأن من شأنها أن تتنكب عامة ، وهي لا تختص بـ (الريح) . أما (النكباء) من قول المرزوقي (والنكباء ريح تنكبت عن الرياح الأربع) وقول ابن سيده : (النكباء

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كل ريح تهب بين مهب ريحين) ، فإنها (صفة غالبة) لا تجري على موصوف ، يذكر أو يقدر ، جري الصفات . ذلك أن لها (موصوفاً معيناً) لا تعدل عنه ، ومؤدى خاصاً لا تفارقه . ومن هنا أنزلت منزلة الأسماء . قال الشيخ ناصيف اليازجي في كتابه (نار القرى في شرح جوف الفرا) : (وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد . ومن ثم لا يقدر لها موصوف ، ولا تتحمل ضميراً ، كالأدهم المراد به القيد ، فإنه في الأصل صفة ثم جعل اسماً ، فتقول في رجله الأدهم ، ولا تقول : القيد الأدهم ، وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف ، نحو : إذا عُرض عليه بالعشيّ الصافنات الجياد ، الآية ، وقس عليه). ومن أجل هذا استحقت (الصفة الغالبة) أن تجمع جمع الأسماء . فكل (صفة) بابها في الجمع (التصحيح) أي جمع السلامة ، كسرت تكسير الأسماء إذا غدت (صفة غالبة) . وكل (صفة) بابها في الجمع (التكسير) عُدل بها عن بابها كلما آلت إلى (الصفة الغالبة) ، فجمعت جمع الأسماء .

فمن الأول ما كان على (فاعل) صفة لمذكر عاقل . فقد نص العلماء على تصحيحه غالباً ، ومنع تكسيره على (فواعل) خاصة ، لأن هذا هو جمع (فاعل) اسماً أو صفة إذا كان لمؤنث عاقل أو مذكر غير عاقل ؛ أو جمع (فاعلة) اسماً وصفة . فإذا فارق (الوصفية) إلى (الصفة الغالبة) صح تكسيره . ومن الأول أيضاً : كل صفة من اسم فاعل أو مفعول بدىء بالميم ، أو صفة مشبهة عدا ما استثني منها ، فإذا عدل بها عن أصلها فضارعت الأسماء ، كسرت تكسيرها .

ومن الثاني : ما كان صفة على (فعلاء أفعل) ، فإن بابه (التكسير) ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فإذا أنزل منزلة الأسماء صحح كما صححت الأسماء من (فعلاء) .

وقد جاء في الأشباه والنظائر للامام السيوطي (١٥٧/٢) فيما كان جمعه على التصحيح من الصفات : (قال في البسيط : كل صفة كثر ذكر موصوفها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل) . ذلك أنه لما كثر استعمال الصفة مع موصوفها فقد جرت على أصلها واستحقت أن تجمع جمع تصحيح ، كما هو شأن الصفات غالباً . وقال (وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوفها قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء : كعبد وشيخ وكهل وضيف) . ذلك أنه لما كثر مجيء الصفة دون موصوفهـــا فقد فارقت أصلها فضارعت الأسماء واقتضت التكسير ، كما هو شأن الأسماء عامة .

وقال الرضي في شرح الشافية (١١٦/٢) : (إعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر لمشابهتها الأفعال وعملها عملها ، فيُلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه) . وإذا كان الرضي قد قال هذا في صدد الكلام على الصفـات الثلاثية ، فقد جاء الحكم به عاماً ، في كل ما كان بابه التصحيح . وقد حدده الرضي فقال (١٨١/٢) : (والوصف الذي يجمع بالواو والنون : اسم الفاعل والمفعول وابنية المبالغة إلا ما استثني ، والصفة المشبّهة) .

ولنبدأ بـ (فاعل) . قال الرضي في شرح الشافية حول جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل ، إذا انتقل من الصفة إلى الاسم : (وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم كراكب الذي هو مختص براكب البعير ، وفارس الذي هو مختص براكب الفرس ، وراع المختص برعي نوع مخصـوص ، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ، فإنه يجمع في الغالب على

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فُعلان) . وقال سيبويه في الكتاب (٢٠٦/٢) : (كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم ، **وهي اليه أقرب من الصفة الى الاسم** ، وذلك راع ورعيان وشاب وشبان) . وجمع (فُعلان) هذا في الأصل للأسماء دون الصفات كما جاء في الهمع (١٧٨/٢) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل للزمخشري (٥٤/٥) : (الباب في فاعل إذا كان وصفاً نحو كاتب وضارب أن يجمع بالواو والنون ، وقد يكسر بحكم الاسمية ، فإذا كسّر المذكر فيه كان على فُعّل ، قالوا شاهد وشُهّد . . وعلى فُعّال ؛ قالوا : شُهّاد وجُهّال ورُكّاب وذلك كثير) .

وجاء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٠٣) حول قول بشّامة النهشلي :

إن تُبتدر غايةٌ يوماً لمكرمة تلق السوابق منّا والمصلّينا

(يقول إن تستبق نهاية مجد أو غاية مكرمة ترَ السابقين منا والتالين أيضاً منا ، وإنما قال المصلين ولم يقل المصليات مع السوابق ، لأن قصده إلى الآدميين ، وإن كان استعارهما من صفات الخيل) . وأردف : (ويجوز أن يكون أخرج السوابق لانقطاعه عن الموصوف في أكثر الأحوال ، ولنيابته عن المجلين ، وهو اسم الأول منها ، إلى باب الأسماء فجمعه على السوابق ، كما يقال : كاهل وكواهل ، وغارب وغوارب) . فـ (سابق) إذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، جمع جمع تصحيح ما دام جارياً على فعله . فإذا أفرد عن موصوفه فشابه الأسماء كُسّر تكسيرها كما رأيت في جمع كاهل على كواهل ، وغارب على غوارب . وقال البغدادي في خزانته

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

حول جمع (فارس) على (فوارس) : (١ / ٢٠٦) ، (فقالوا إنه من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء فقرب بذلك منها ، ولأنه لالبس فيه كما ذكر سيبويه من أن الفارس في كلامهم لا يقع إلا الرجال) .أي أن له موصوفاً معيناً لا يذكر قبله . وغريب على هذا أن يطلق الاستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) جمع (فاعل) إذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، على (فواعل) ، دون شرط من مضارعة الاسم . كما أطلقه الأستاذ عباس حسن عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في سفره (النحو الوافي – ٤ / ٤٥٦) ، فقال : (والحق أن صيغة فاعل تجمع قياساً على فواعل سواء أكان صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل . غير أن مراعاة الشرط أفضل) ، وكان قد نحا هذا النحو ، الأستاذ علي السباعي في مجلة الأزهر (الصادرة في حزيران ١٩٦٨) . وحجتهم جميعاً ، ماجاء من ذلك سماعاً ، وقد بلغ الثلاثين أو جاوزها . أقول لا مساغ البتة لإباحة جمع (فاعل) على (فواعل) إذا كان وصفاً لمذكر عاقل . ولا عبرة بما جاء منه على هذا النحو ولو فاق الثلاثين . إذ لا مندوحة عن تعرف حال الصفة ، فاذا جرت على الفعل فلا بد من تصحيحها ، كقولك (هؤلاء ذائعو الصيت) و (مانعو الزكاة) . وإلا فهل تقول في هذا : (هؤلاء ذوائع الصيت) و (موانع الزكاة) ؟ ، وقد جاء في التنزيل : (التائبون العابدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين – التوبة / ١١٣) . أفيصح أن نقول في معناها (التوائب العوابد السوائح الواكع السواجد الأوامر ..) ؟

وأعجب من ذلك وأذهب في الغرابة إطلاق مجمع القاهرة في دورته

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الـ (٣٦) جمع مفعول على مفاعيل ، دون تفريق بين صفة جارية على فعلها ، وأخرى مضارعة للاسم . فإذا صحّ هذا قلت : (حوادث مشاهيد ، وأيام معاديد ، وأشياء مواضيع ، في معنى قولك (حوادث مشهودة أو مشهودات ، وأيام معدودة أو معدودات ، وأشياء موضوعة أو موضوعات) وكان لك أن تقول في معنى الآيات (إنا لمردودون – النازعات / ١٠) و (إنهم لهم المنصورون – الصافّات / ١٧٢) و (الحج أشهر معلومات – البقرة / ١٩٧) و (أكواب موضوعة – الغاشية / ١٤) : (إنا لمراديد) و (إنهم لهم المناصير) و (الحج أشهر معاليم) و (أكواب مواضيع) . بل لو صح ما نزعوا إليه لجاز لك أن تقول : (هؤلاء مساريرٍ أو مآسير أو مشاكير أو مآجير ..) جمع مسرور ومأسور ومشكور ومأجور ..

وسنعقد في ذلك فصلاً برأسه نكشف فيه عن أن كثيراً مما قيل بشذوذه في هـــذا الباب ، إنما كان جمعه لسبب اقتضاه حاله من حيث مضارعته للاسم ، وعدم جريانه على الفعل .

* * *

هذا فيما جمع من الصفات جمع تصحيح . أمّا ما كان بابه التكسير في الأصل كـ (فعلاء أفعل) فإنه إذا كان صفة غالبة جمع جمع تصحيح شأن الأسماء من فعلاء . فـ (النكباء) الصفة ، على تقدير موصوف ، مؤنث (الأنكب) ، تجمع على (النكب) كحمراء وحمر . أما (النكباء) الصفة الغالبة فتجمع على (النكباوات) كصحراء وصحراوات . قال المرزوقي (٨٠٦) : (وإذا كثرت النكباوات واشتد هبوبها شمل القحط) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وربما سميت (النكيباء) على التصغير . قال صاحب الأساس : (والنكيباء التي تهب بين الصبا والشمال خاصة) . ولكن هل تجمع (النكباء) صفة غالبة ، على (النكب) كما تجمع الصفات ؟

أقول إن (الصفة الغالبة) من فعلاء إذا ضارعت الاسم بافرادها عن موصوفها واستغنائها عنه ، فإنها تجمع جمع الأسماء كما مر . على أن لها حالين في احتمال جمعها جمع الصفات . الأولى : أن تخرج بخصوصها عن معنى الصفة التي بنيت عليها فلا تغني هذه الصفة مغناها بأي وجه . الثانية : أن يبقى بها ، على خصوص دلالتها معنى الصفة المذكورة . فان كانت الأولى امتنع فيها جمع الصفات أو ضعف ، وإذا كانت الثانية صح ذلك فيها أو قوي .

فـ (النكباء) الصفة الغالبة مؤداها (الريح الناكبة) على كل حال ، فلا يزال بها ، على هذا ، معنى الصفة المشبهة التي بنيت عليها . لذلك صح فيها جمع الصفات أيضاً . قال الجوهري : (والنكب في الرياح أربع : فنكباء الصبا والجنوب تسمى الأزْيب ، ونكباء الصبا والشمال تسمى الصابية ، وتسمى النكباء النكيباء) . فجَمْع (النكباء) الصفة الغالبة على (نُكب) وأوردها في قوله مورد الصفة ، وقال (لأن العرب تناوح بين هذه النكْب ..) ، كما جمعها المرزوقي على (نكباوات) .

ومما جاء على (فعلاء) صفة غالبة (الخضراء) . وقد اكتسبت دلالة خاصة نأتْ بها عن معنى الصفة التي بنيت عليها ، فجمعت جمع الأسماء على (الخضراوات) وامتنع فيها جمع الصفات على (الخضر) . فـ (الخضراء) في الأصل صفة للبقلة ، لكنها استغنت عن موصوفها هذا وأنزلت منزلة أسماء الجنس ، فقيل (ليس في الخضراوات صدقة) أي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في البقول . قال الرضي في شرح الشافية (٢/١٧٢) : وقوله – أي قول ابن الحاجب وهو المؤلف – وجاء الخضراوات لغلبته اسماً : غلب الخضراوات في النباتات التي تؤكل رطبة) .. وقال صاحب المصباح (ويقال للخضر من البقول : خضراء ، من قولهم : ليس في الخضراوات صدقة ، هي جمع خضراء ، مثل حمراء وصفراء . وقياسها أن يقال الخضر ، كما يقال الحمر والصفر ، لكنه غلب عليه جانب الاسمية) . فـ (الخضراء) الصفة تدل على اللون ، وتجمع على (الخضر) . و (الخضراء) الصفة الغالبة تدل على البقلة دون النظر إلى اللون ، وتجمع على (الخضراوات) . قال ابن الأثير في النهاية : (تقول العرب لهذه البقول : الخضراء ، لا تريد لونها) وجاء في (الفروق) لاسماعيل الحقي : (فالخضراء هنا ليست صفة ، بل اسم جنس ، وفعلاء في الأجناس تجمع بالألف والتاء) . ونحو من ذلك في شرح الدرّة للخفاجي ، وشرح الكافية الرضي (٢/١٨٧) .

و (الدكاء) في الأصل صفة (للأرض) إذا انبسطت . لكنها افردت عن موصوفها ، ونأت عن معنى الصفة وعُدّت اسماً (للرابية) فجمعت على (الدكاوات) جمع الأسماء . ولم تجمع على (الدكّ) جمع الصفات . قال ابن منظور : (والدكاء الرابية من الطين ليست بالغليظة ، والجمع : دكاوات ، أجري مجرى الأسماء لغلبته ، كقولهم : ليس في الخضراوات صدقة) . وقال ابن سيده في مخصصه (١٦/٤٤) : (فعلاء صفة غالبة غلبة الاسم .. والدكاء رابية من طين ليست بالغليظة ، والجمع دكاوات) . فإذا قيل (الدُّك) جمعاً (للدكاء) الصفة ، لم يغن مغنى (الدكاوات) الصفة الغالبة ، بأي وجه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد اشتهر (الصحراء) اسماً ، وهو في الأصل صفة أفردت عن موصوفها ، وتميزت من (الصفة) بدلالة خاصة ، فأوغلت في الاسمية وجمعت جمع الأسماء دون جمع الصفات . قال صاحب اللسان :(ولايجمع على صُحْر لأنه ليس بنعت) لكنه أردف (قال ابن سيده والجمع صحراوات وصحار ، ولا يكسّر على فُعْل ، لأنه وإن كان صفة فقد غلب عليه الاسم ..) . قال الرضي في شرح الشافية (٣/١٦٧) : (وأرى أن صحواء في الأصل فعلاء أفعل ، كأن أصله أرض صحراء ، أي أولها صُحرة ، كما تقول : حمار أصحر وأتان صحراء ، فتوغل في الاسمية فلم يجمع على فُعل) . ولا تؤدي الصُحر (جمع الصحراء وهو الصفة من صَحِر إذا اغبَرّ في حمرة ، فهو أصحر وهي صحراء ، واللون : الصُحرة) مؤدّى (الصحراوات) جمع الصفة الغالبة الموغلة في الاسمية ، ولا تغني مغناها ألبتة ، وقد أطلقت على البراري .

* * *

وقد جاءت صفات غالبة ، على صيغة اسم الفاعل والمفعول كـ (المخزية والمصيبة والمطيحة والمرسلة والمعقّبة ، بالتشديد ، والمدينة) . وهي تضارع ما جاء من الصفات الغالبة على صيغة (فعلاء) الصفة المشبهة ، لكنها أعلق بالفعل وألصق بجمع التصحيح . لذلك فإنه إذا صح فيها التكسير الذي يختص بالأسماء غالباً ، حين يراد بها الاسم ، والتصحيح الذي يغلب على الصفات ، كلما وجد بها معنى الصفة التي بنيت عليها ، فإنه يؤثر فيها هذا الجمع إذا أريد التنبيه بصيغة التصحيح على هذا المعنى ، وقد تقصر عليه إذا لم يُرد بها غير ذلك ، أو خيف اللبس .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فـ (المخزية) صفة غالبة لا يزال بها معنى الصفة التي جرت عليها . وأصلها صفة (للفعلة أو الخصلة) . وهي اسم فاعل من (أخزى) . لكنها أنزلت منزلة الأسماء . قال المرزوقي (٢٤٣) : (والحميَّة التي حُدِّثنا باقيةٌ في أنوفنا حتى لا نشتم بها مرغمة ، وفي أعناقنا ورؤوسنا حتى لا نلويها إلى مخزية ومنقصة) . وقال صاحب المصباح : (والمخزية على صيغة اسم الفاعل من أخزى : الخصلة القبيحة ، والجمع المخزيات والمخازي) . وقد جمعت (المخزية) على (المخازي) الذي يختص بالأسماء حين أريد بها الاسم كالمنقصة ، وهو جمع للمخزاة أيضاً ، وعلى (المخزيات) الذي يغلب على الصفات حين قصد بها معناها . وأنت تؤثر بها هذا الجمع كلما أردت بها معنى الصفة .

ونظير هذا (المصيبة) من (أصاب) . فقد جمعوه على (مُصيبات) تصحيحاً ، وعلى (مصاوب ومصايب ومصائب) تكسيراً ، لاحتمالها معنى الصفة والاسم . وقد بسطوا القول في شذوذ همزة (المصائب) وفصلوه تفصيلاً . لكن أحداً لم يأب تكسيرها أو يستبدع العدول عن تصحيحها . ذلك أنه قد آلت من (الوصف) إلى (الاسم) أو الصفة الغالبة فعوملت معاملة الأسماء في التكسير ، واستمر بها معنى الصفة التي بنيت عليها فصح فيها جمع الصفات . ففي المصباح : (والمصيبة الشدة النازلة ، وجمعه المشهور مصائب ، قالوا والأصل مصاوب . وقال الأصمعي قد جمعت على لفظها بالألف والتاء فقيل : المصيبات) .

وهكذا (المطيحة) . قال الشاعر :

ليُبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تُطيح الطوائح

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

قال البغدادي في خزانته (٣٠٧/١) : (يقال أطاحته الطوائح وطوّحته . فقياس الجمع أن يكون المطيحات والمطاوح) . وقال المرزوقي في شرح الحماسة (١٥٥٨) : (وكذلك الطوائح قياسه أن يكون إذا عدل عن الجمع بالتاء : مطاوح) . فما الذي أساغ جمع (المطيحة) على (المطاوح) تكسيراً ، وبابه في الصفة التصحيح ؟ أقول الذي صوّب هذا هو استعماله وصفاً مفرداً عن موصوفه وإجراؤه مجرى الأسماء . وقد استمر به معنى الصفة التي بني عليها فصح فيه جمع الصفات . قال الزمخشري في الأساس (وأطاحته المطاوح . قال : ومختبط مما تطيح الطوائح ، أي المطيحات والمطاوح) . و (المطيحة) في الأصل من (أطاحه) إذا أهلكه وأذهبه . وأما (المرسلة) على صيغة اسم المفعول من (أرسل) إذا أطلق ، فقد أنزلت منزلة الأسماء حين قصد بها الاسم لأن معناها (القلادة) فجمعت على (مراسل) . ففي القاموس (المُرْسَلة كمكرمة قلادة طويلة تقع على الصدر ، أو القلادة فيها الخرز وغيرها) . وقال الزمخشري في الأساس (وفي عنقها مرسلة ، وفي أعناقهن مراسل : قلائد) . فكأنه قد أراد أن يعلل جمع التكسير بإرادة الاسم أو انتقال الوصف إليه ، حين قال : (وفي أعناقهن مراسل : قلائد) . لكن صاحب القاموس لمح بها معنى الصفة حين قال (قلادة طويلة) . ذلك أن (المرسلة) في الأصل هي (القلادة المرسلة) أي المطلقة . فأفردت عن موصوفها المعين وهو (القلادة) فقيل (المرسلة) . فإذا أريد التنبيه بها على معنى الصفة جمعت جمع الصفات فقلت : (في أعناقهن المرسلات) أي القلائد الطويلة أو المطلقة ، التي ترسل على الصدور . أقول هذا ولو لم تجد جمعه في المعاجم

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

على التصحيح . لأنه قياس كما يتبين بالاستقراء . ولا يشترط فيما كان على قياس أن تنص المعاجم عليه .

وقد جـــاء في التنزيل (والمرسلاتِ عرفاً) . قال الزمخشري في الكشاف : (أقسم سبحانه بطوائف من الملائكة أرسلهن بأوامره ..). وجاء في التاج (والمرسلات في التنزيل : الرياح أرسلت كعرف الفرس، أو الملائكة عن ثعلب ، أو الخيل لأنها ترسل أي تطلق في الحلبة) . فالأصل في (المرسلة) هنا أنها وصف (للملائكة) أو (الرياح) أو (الخيل) ثم أفردت عن موصوفها المعين ، ولوحظ فيها معنى الفعل فجمعت على (المرسلات) أي اللواتي أرسلن ، ولو أريد بها الاسم لقيل (المراسل) . قال أبو حيان في البحر المحيط (٨/٤٠٣) : (ولما كان المقسم به موصوفات قد حذفت وأقيمت صفاتها مقامها وقع الخلاف في تعيين تلك الموصوفات) . أقول إن الأصل في الصفة الغالبة أن يكون لها (موصوف معين) ليمكن حذفه والاستغناء عنه ، لكنه اختلف في تحديد هذا الموصوف . وقول أبي حيان إن (المرسلات) قد حذف فيه الموصوف فأقيمت الصفة مقامه ، هو ما عرّف به العلماء (الصفة الغالبة) ، وعندي أنه يصح في (المرسلة) التصحيح والتكسير كما صح في (المعقّبة): المعقبات والمعاقب .

فقد جاء على (مفعّلة) مُعقّبة ، وهو اسم فاعل من (عقّب) إذ جاء في عقبه ، ففي التنزيل (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله — الرعد/١١) . قال الراغب في مفرداته (أي ملائكة يتعاقبون عليه حافظين له) . وقال الزمخشري في الأساس : (هم ملائكة الليل

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والنهار يتعاقبون) . على أن الآية قد قرئت (له المعاقب) جاء ذلك في البحر المحيط ، وقرئت (له معاقيب) جاء ذلك في المحتسب لابن جني (١/٣٥٥) . قال ابن جني : (ومن ذلك قراءة عُبيد الله بن زياد له معاقيب من بين يديه . قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون هـذا تكسير معقّب أو معقّبة ، إلا أنه لما حذف أحد القافين ، عوض منهـا الياء ، فقال : معاقيب ، كما تقول في تكسير مقدّم مقاديم ، ويجوز ألا تعوض فتقول : معاقب كمقادم) .

وقد جاءت (المعقّبـات) صفة غالبة ، فأريد بها (التسبيحـات والتحميدات والتكبيرات) أيضاً . وقد أريد بها معنى الصفة أي أنهـا متعاقبة . ففي النهاية لابن الأثير (وفي حديث الدعاء معقّبـات لا يخيب قائلهن ثلاث وثلاثون تسبيحة ، وثلاث وثلاثون تحميدة ، وأربـع وثلاثون تكبيرة ، سميت معقبات لأنها جاءت مرة بعد مرة) .

وأما (المدينة) فإذا كان قد نزع بعضهم إلى أنهـا من (مَدَن) بمعنى أقام ، فجمعوها على (مدائن) كـ (فعيلة وفعائل) فقد ذهب آخرون إلى أنهـا من (دينت) أي (مُلكت) فهي (مدينة) أي (مملوكة) . فالياء عين الفعل ، والجمع (مدائن) بالياء . قال أبو الطيب في الإبدال (٢/٣١٦) : (والمدينة عند بعضهم فعيلة من مَدَن بالمكان ، إذا أقام به . سميت بذلك لأن الناس يقيمون بها . وقال آخرون إنمـا وزنها مفعولة من قولك : دينت أي ملكت ، فالمدينة : المملوكة ، وكل مدينة مملوكة) ، فما الذي أتاح جمع (المدينة) وأصل معناها (المملوكة) على (مدائن) ؟ تكسيراً الذي جوّز هذا أنها صفة غالبة . وقد نأت بدلالتها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التي خُصت بها عن معنى الصفة التي بنيت عليها فضعف فيها جمع السلامة .

وقد قالوا (المبشرات) بالتشديد ، وهي الرياح التي تأتي بالسحاب فتبشر بالغيث . وقد أريد بها معنى الصفة خاصة فجمعت جمع السلامة . ففي فقه اللغة وسر العربية للثعالبي : (المبشّرات التي تأتي بالسحاب والغيث ، والسوافي التي تسفي التراب) . وهكذا (المُعصرات) فإنها صفة غالبة أريد بها الرياح أو السحائب التي تحمل الأمطار . ففي التنزيل (وأنزلنا من المعصرات ماءً ثجّاجاً ـ النبأ/١٤) . قال الإمام البيضاوي : (السحائب إذا أعصرت أي شارفت أن تعصرها الرياح . كقولك : أحصد الزرع إذا حان له أن يُحصد .. أو من الرياح التي حان لها أن تعصر السحاب) . وفي البحر المحيط : (.. وجاء هنا من أعصر ، أي دخلت في حين العصر فحان لها أن تُعصر ، فعلٌ للدخول في الشيء) . وقد حُرص على جمع السلامة في هذا لارادة معنى الوصف وخوف اللبس ، كما جمع المُعجزة على المعجزات نصاً ، على ما جاء في اللسان والتاج ، ولم يسمع بها التكسير .

* * *

وإذا عرف هذا ، فما القول في (مشكل ومشكلة) وما الحكم في جمعها ؟.

أقول قد استعمل علماء الأصول (المُشكل والمُجمل) وغيرهما ، وقد جمعت جمع تصحيح . فقد جاء في الأصول لابن ملك : (وأما المشكل فهو الداخل في أشكاله) ، فقال صاحب المنار : (أي الكلام الذي دخل المراد منه في أشكاله بفتح الهمزة ، أي أمثاله . وحذف المصنف الكلام هنا وفي سائر أقسام البيان عدا الظاهر اختصاراً لدلالة القرينة عليه .) . فدل كلام الإمام أبي البركات النسفي صاحب المنار أن

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

(المشكل) ، هنا صفة (للكلام) ، وقد يكون في موضع آخر وصفاً للمعنى أو الأمر ، وأنه من (أشكل) فإذا كان موصوفه قد حذف فهو مقدر دلّت عليه القرينة . وما كان هذا شأنه فهو وصف جارٍ على فعله لا صفة غالبة مفردة عن موصوفها . وعلى هذا جاء جمعه جمع تصحيح على (المشكلات) ولاوجه له غير هذا .

على أن المتأخرين قد استعملوا (المُشكلة) في شأن آخر فقد عنوا به (كل ما التبس أو أعضل فاستوجب أن يبحث وجهـــه ويكشف حاله ويعالج شأنه أو ييسر أمره) فهو على هذا اسم لما لا يُدرك حاله إلا بالتأمل والدراسة والطلب . وكأنه في الأصل وصف (للمسألة) أو (القضية) ثم استغني به عن هذا الموصوف المعين فأجري مجرى الأسماء . فهو لا يقتضي متبوعاً يذكر قبله أو يقدّر . وما دام أمره كذلك فهو صفة غالبة تكسّر إذا أريد بها الاسم ، على (المشاكل) ، وتصحح لما بقي بها من معنى الصفة ، على (المشكلات) .

* * *

وما القول في (مهم ومهمة) بضم الميم فيهما ، أيصححان أم يكسّران ؟

(المهم والمهمة) صفتان استعملتـا في الأمر الشديد المحزن ، وفي الأمر الشاغل العاني إذا وجب إنفـاذه ، وانقطعتا عن موصوفيهما فجرتا مجرى الأسماء . قال تأبّط شرّاً :

قليل التشكي للمهمّ يُصيبه كثير الهوى شتى النوى والمسالك

قال أبو علي المرزوقي في شرح الحماسة (٩٤) : (المهم يجوز أن يكون من الهمّ الذي هو الحزن ويجوز أن يكون من الهمّ أو القصد . ويقول هو صبور على النوائب والعلات ولا يكاد يتألم مما يعزوه من المهمات) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فغلّب أن يكون (المهم) في البيت : الأمر الشديد المحزن . ونظير هذا قوله (٤٧٦) : (كأنها كانت تكرر الرجاء وتجدده مع كل حادثة ومهمة) . وقول الزمخشري في الأساس : (ونزل بهم مُهِمّ ومُهِمّات) .

ومما جاء بمعنى الأمر المطلوب الشاغل ، قول المرزوقي (٤٦٧) : (وكثير من الناس يظن منا تباطؤاً في المهمات وتثاقلاً) وقوله (ودوام صبره على جميع ما يكلفه من المهمات الشاقة على كرام الناس) . وقوله : (والعتد بفتح العين وكسرها الفرس المعدّ للمهمات من الطلب والهرب وغيرها) . وقول أبي حيان التوحيدي في كتابه أخلاق الوزيرين(١٢٧) : (وقد وردا في مهمات وحوائج) . وقول الزمخشري في الأساس :(وفلان حلاّل للعقد كاف للمهمات) . ومما جاء في الأشباه والنظائر (٢٢٦/٤) : (مهمة من مهمات شيخنا الكافيجي) . فجمع (المهمة والمهم) على (المهمات) واضح . فهما صفتان غالبتان جاءتا على صيغة اسم الفاعل ، ولا تزال بهما معنى الصفة . أما جمعها على (المهام) كما جرت به أقلام الكتاب وطاعت ألسنتهم ، فوجهه أنها أنزلتا منزلة الاسم وأريد بها الاسمية ، وهو قياس .

* * *

هذا وما اختتم به (التاء) من الصفات الغالبة ، قد تكون (تاؤه) للتأنيث لأنه في الأصل صفة لموصوف مؤنث ، وقد تكون للنقل من الوصف إلى الاسم أيضاً . فقد جاء في (الفروق) لاسماعيل الحقي (٤٦) : (اعلم أن التاء من مثل الخليقة والحقيقة على وجهين : إما للنقل من الوصفية إلى الاسمية . وإما للتأنيث بتقدير موصوف مؤنث . ومعنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا كان في الأصل وصفاً ثم غلب عليه الاستعمال

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

حتى صار بنفسه اسماً ، كانت اسميته فرعاً لوصفيته) . وقال المرزوقي (٢٥) : (ولقيطة ألحق بها الهاء وإن كان فعيلاً بمعنى مفعولة لأنه أفرد عن الموصوف به وجعل اسماً) . قال الرضي في شرح الكافية (٢/١٦٤): (الثالث عشر : دخولها إمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، لكون الوصف غالباً غير محتاج إلى الموصوف كالنطيحة والذبيحة) .

وما الحكم أخيراً في جمع (المعجم) ، هل يصح فيه (المعاجم) و (المعجمات) ؟.

أصل قولك (المعجم) هو (حروف المعجم) . وقد جعلوا لهذا تأويلين :

الأول أن تقديره (حروف الخط المعجم) : قال أبو محمد الخفاجي في كتابه (سر الفصاحة /١٧) : (بل يجوز أن يكون التقدير حروف الخط المعجم ، لأن الخط العربي فيه أشكال متفقة لحروف مختلفة ، وأعجم بعضها — أي نقط — دون بعض ليزول اللبس) . ثم قال : (فإذا قيل أعجمت الكتاب فمعناه أزلت إبهامه كما يقال : أشكيته إذا أزلت مايشكوه). وقد سدده أحمد بن فارس في مقاييسه .

والتأويل الثاني ما قاله أبو العباس المبرد ومؤدّاه أن (حروف المعجم) يعني (حروف الإعجام) . فالمُعجم هنا مصدر ميمي . تقول أعجمته مُعجماً أي إعجاماً ، كما نقول : أدخلته مُدخلاً أي إدخالاً . وقد تبعه كثيرون ، منهم ابن جني كما جاء في سر الصناعة (١/٣٨) .

أما التأويل الأول فـ (المعجم) فيه صفة فارقت موصوفها فغدت صفة غالبة . وجمع الصفة الغالبة هنا هو جمع الاسم ما دام قد أريد بها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الاسم . لذلك كان جمع (المعجم) على هذا التأويل (المعاجم) . ويؤيد هذا ما جاء في المقال الذي عقده الدكتور ناصر الدين الأسد عضو المجمع القاهري يومئذ حول (معاجم ومعجمات) ، في مجلة المجمع القاهري (٢٥/ ٨١) . فقد ذكر الدكتور الأسد أن الأستاذ محمود محمد شاكر قد أنبأه أنه عثر في ديوان القطامي على بيت هو :

ونادَيْنا الرسوم وهنْ صمٌّ ومنطقها المعاجم والسطـــار

وقد جاء في شرح البيت (المعاجم كتب معجمة إجابتها إيانا أن أرتنا علاماتها كأنها سطار كتبٍ أي منطقهـا السطار والآثار ، وكل ذلك لا يجيب) .

فـ (المعاجم) في البيت (الكتب المعجمة) من أعجم خلاف أعرب . فما بالها قد جمعت على (المعاجم) . الجواب أنها صفة غالبة جمعت جمع الأسماء ، حين أريد بها الاسم .

ورب سائل يقول : أولا يجوز في (المعجمة) وهي الصفة الغالبة المبنية على (الكتب المعجمة) أن تجمع على (معجمات) كما جمعت على (معاجم) . أقول يجوز هذا لأن اختصاص الصفة الغالبة بموصوف معين وهو (الكتب) إذا كان قد عدل بها عن معنى الصفة فإنه لم يُعرّها منه .

ولكن هل يجوز جمع السلامة فيما نريده بلفظ (المعجم) ؟

أقول يضعف هذا . ذلك أن ما يُراد من دلالة (المعجم) لم يُبْنَ على معنى قولك (كتاب الخط المعجم) أو (الكتاب المعجم) أي الذي أعجمت حروفه فأزيل اللبس منها ، وإلا كان كل كتاب (معجماً) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فالحق أن الذي أريد بـ (المعجم) : الكتاب الذي جاء ترتيبه على حروف المعجم ، كما ذهب إليه الدكتور الأسد . فهو على هـذا اسم ، أو صفة غالبة أوغلت في الاسمية حين اختصّت بدلالة معينة وتراخت نسبتها إلى مابنيت عليه ، فضعف جمعها على (معجمات) .

وإذا أخذنا بالتأويل الثاني في اعتداد (حروف المعجم)بمعنى (حروف الإعجام) ، كان (المعجم) مصدراً ميمياً سُمّي به الكتاب الذي جاء ترتيب مضمونه على هذه الحروف . وقياس جمع المصدر الميمي إذا سُمّي به ، التكسير على (مفاعل) . ولا عبرة بقول من قال : المصدر لا يجمع .

قال الدكتور الأسد : (وربما كانت هذه الأمور الثلاثة : ١ — أن معاجم لم ترد في كلام العرب ٢ — أن المعجم مصدر والمصدر لا يجمع ٣ — أن المعجم صفة والصفات من أسماء الفاعل والمفعول وأولها ميم تجمع جمعاً سالماً لا جمع تكسير ، هي التي حملت هذا النفر من علمائنا المعاصرين على التوقف والتشكك ، ثم رأوا النجاة والأمان في جمع المؤنث السالم فقالوا : معجمات) .

أقول : أما قولهم إن (المعاجم) لم يرد في كلام العرب فجوابه أنه ليس يلزم في كل ما مسّت الحاجة إلى جمعه أن يكون العرب قد جمعته ، وكيف تجمعه ولم تنزله المنزلة التي أنزلناها أو تورده المورد الذي أوردنا . وقد مرّ أنهم قالوا (المعاجم) وأرادوا به (الكتب المعجمة) ، بل جمعوا كثيراً من أمثاله حين كسّروا ما حـاله الصفة الغالبة ، وأصله الوصف الجاري على فعله .

وأما قولهم (المعجم) صفة والصفات من أسمـاء الفاعل والمفعول

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وأولها ميم يجمع جمعاً سالماً لا جمع تكسير ، فجوابه أن هذا إنما يصدق على ما جرى على فعله من الصفات لا على كل صفة . فانظر إلى قول الرضي في الشافية (٢ / ١٨٠) : (كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى) . وإلا فكيف جمعوا (المخربة والمصيبة والمدينة والمعقبة والمطيحة والمرسلة والمعجمة) على (المخازي والمصائب والمدائن والمعاقب والمطاوح والمراسل والمعاجم) ؟ بل قالوا إنه قياس . ففي خزانة الأدب للبغدادي (١/٣٠٧) : (فقياس الجمع أن يكون المطيحات والمطاوح) . وقال الزمخشري في الأساس : (أي المطيحات والمطاوح) .

وقال ابن جني في قراءة عُبيد الله بن زياد (له معاقيب من بين يديه) : (ينبغي أن يكون هذا تكسير معقب أو معقبة .. ويجوز أن لا تعوض فتقول : معاقب ..) . وكيف يكون (المعجم) صفة جارية على فعلها ، وهو الكتاب الذي نسقت مادته على حروف المعجم ؟

وأما قولهم (المعجم) مصدر ، والمصدر لا يجمع ، فالجواب عنه أن (المعجم) ليس مصدراً ، وإنما عدل به عن المصدر إلى الاسم . والمصدر الذي لا يجمع هو المصدر الذي يصدق عليه تعريفه وحدّه ، حين يقولون : هو الحدث المستغرق لجنسه ، فجمعك (العقل) مثلاً على (العقول) ليس جمعاً للمصدر وإنما هو جمع للاسم الذي آل المصدر إليه ، وجمعك (اللب) على (الألباب) جمع للاسم الذي عُدل بالمصدر إليه أيضاً . وقد مثل ذلك فيما لا يعد ولا يُحصى مما جمعه العرب والأئمة فتحولوا به من المصدر إلى الاسم . وقد عرضنا لذلك في كتابنا (أخطاؤنا في

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الصحف والدواوين) المطبوع عام ١٩٣٩ ، وسنعقد عليه فصلاً نكشف به عن حال المصدر وجمعه وشرطه .

هذا وقد أورد الدكتور الأسد (المُهرق والمُصحَف والموسى والمُطرف والمجسَد والمسنَد والمصعَب والمذهَب والمرسلة) ، وقال : (ولم نجد نصاً فيما اطلعنا عليه من كتب اللغة يجمع هذه الألفاظ التي أوردناها جمعاً سالماً . فلم نسمع مُسندات جمعاً لمسند) !.

أقول من هذه الألفاظ ما هو اسم وبابه التكسير فكيف يجمع جمع السلامة ؟

قال الجوهري في صحاحه (المُهرَق الصحيفة فارسي معرّب والجمع المهارق) وقد قيل للصحراء (مُهرَق) تشبيهاً بالصحيفة كما أورده اللسان .

وكذا (المُصحف) وقد اعتمد في الأسماء فبابه التكسير . قال الزمخشري في المفصّل (ما جاء مضموم الميم والعين من نحو المسعط والمنخل.. فقد قال سيبويه لم يُذهب بهـا مذهب الفعل ولكن جعلت اسماً لهذه الأوعية ..) . قال ابن يعيش في شرحه (.. ومنه المُصحَف من لفظ الصحيفة تقول أصحفته فهو مُصحَف أي جعلته صحيفة . وربما كسروا أوّله . قالوا مِصحف يشبهونه بالآلة) .

ونظيره (المُوسَى) فقد ذهب جماعة إلى أنه (مُفعَل) من أوسيت رأسه إذا حلقته ، كما جاء في المصباح والنوادر لأبي مسحل الاعرابي(٨٥) ذكروا هذا ليدلوا على أصله ، كما فعلوا في المصحف . وهو لو استمر على هذا الأصل لكان معناه (ما أوسي) أي حُلق ، على المفعول . لكنه استعمل لما (يوسى به) أي يحلق به ، فاعتدّ اسماً .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد ذكر سيبويه ما جاء على (مُفعَل) من الأسماء ، فقال في الكتاب (٢/٣٧٨) : (ويكون على مُفعَل ـ أي الاسم ـ نحو مصحف ومخدع وموسى ..) فدلّ هذا على أن (المُصحَف والموسى) قد اعتدا في الأسماء .

و (المُطرَف) واحد المطارف وهي أردية من خزها أعلام . وقد دلّ صاحب المصباح على أصله فقال : (وأطرفته إطرافاً جعلت في طرفيه علمين فهو مُطرَّف) لكنه أردف كلاماً يشير به إلى أنه انتقل من الوصف إلى الاسم فقال : (وربما جُعل اسماً برأسه غير جار على فعله ، وكسرت الميم تشبيهاً بالآلة والجمع مطارف) . ولو كان على شيء من الوصف ، لما ساغ أن يكسر أوّله .

أما (المُجسّد) ، فمنهم من فرّق فيه بين مكسور الميم فجعله (للثوب الذي يلي الجسد) ، ومضمومه فخصّه بـ (الثوب المشبع من الصبغ) من قولك (أجسد ثوب فلان إجساداً فهو مُجسّد) . ولكن من الأئمة من اعتدّ الأصل واحداً . ففي اللسان (المِجسد والمُجسد واحد ، أصله الضم لأنه من أجسد أي ألزق بالجسد ، إلا أنهم استثقلوا الضم فكسروا الميم ، كما قالوا المُطرف مِطرف والمُصحف مِصحف) . فدلّ هذا على أنهم تصرّفوا في (المُجسّد) بالضم فأخرجوه من الوصف إلى الاسم وأجازوا فيه الكسر . قال الزمخشري في الأساس : (ولبسَ المجاسدَ وهي الشُعر جمع مِجسد ومُجسّد) . ويؤيد هذا ما جاء في اللسان (قال أبو زيد : تميم تقول المِغزل والمطرف ... والمِجسد ، وقيس تقول : المُغزل والمُطرف .. والمُجسد) .

وأما (المُسنَد) فقد جُعل (للحديث الذي اتصل إسناده إلى رسول

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الله ﷺ ، كما جاء في كتب الحديث . وقد جاء في التعريفات للجرجاني (١٤٤) : (المُسند من الحديث خلاف المرسل وهو الذي اتصل إسناده إلى الرسول ﷺ) . وقد جمع على (مساند ومسانيد) ، ففي التاج (المُسند كمكرم .. جمعه مساند على القياس ومسانيد بزيادة التحتية إشباعاً). أقول قد جمع (المُسند) جمع تكسير لأنه انتقل من الوصف إلى الاسم ، وهو فيه قياس حين يراد به الاسمية ، كما اشتهر به ، لخصوصه . ولكن قد بقي فيه معنى الصفة لأنه (الحديث المسند) فليس شيء يمنع أن يجمع جمع الصفات على(المُسندات) ولوشاع فيه التكسير ، إذا أوردته مواردها ، كأن تقول (المسندات من الأحاديث) . وخلاف (المُسند) : (المُرسل) كما قال الجرجاني : فالمرسل من الحديث ما لم يتصل إسناده إلى الرسول الأعظم بل إلى التابعي . ويسند التابعي إلى الرسول فلايذكر من رواه عنه . وقد جمع (المرسل) على(المراسل والمراسيل) لكنه جمع على (المرسلات) حين أوقع موقع الصفة . فقد جاء في المتن (والمرسلات من الأحاديث التي تصل باسنادها إلى التابعي ، ويقول التابعي قال رسول الله ولايذكر الصاحب الذي تلقاها عنه) . وإنما حدد المراد بـ(المسندات) و(المرسلات) بذكر (الأحاديث) لعموم معنى الوصف وشموله .

أما (المصعب) على صيغة اسم المفعول فله وجهان : صفة جارية على فعلها ، وصفة غالبة . ومثال الأول ما جاء في الصحاح (وأصعبت الجملَ فهو مصعب إذا تركته فلم تركبه .. حتى صار صعباً) .

وما جاء في اللسان (وجمل مُصعب إذا لم يكن منوّقاً وكان محرّم الظهر) . ويسمّى صاحب الجمل هذا : (مُصعِباً) بالكسر . ففي النهاية (في حديث خير من كان مُصعِباً فليرجع ، أي من كان بعيره صعباً غير منقاد ولا ذلول) . وقياس جمع ما كان صفة جارية على فعلها : التصحيح .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومثال الثاني – أي الصفة الغالبة – ما جاء في الصحاح (والمصعَب الفحل ، وبه سمي الرجل مصعباً) . وفي فقه اللغة للثعالبي (إذا كان الفحل يودع ويُعفى من الركوب والعمل ويقتصر على الفيحلة فهو مُصعَب). وفي التاج (والمُصعَب كمكرم ، قال ابن السكيت : الفحل الذي يُودع ويُعفى من الركوب ..) والجمع مصاعب ومصاعيب كما ذكره اللسان والتاج . وقد اقتصروا فيه على التكسير حين انفردت الصفة الغالبة من الصفة الصريحة بدلالة خاصة ، فكان ذلك فرقاً بينهما . ورب معترض يقول : إذا كان (مصاعب أو مصاعيب) صفة غالبة غير جارية على فعلها فماتأويل قولهم (جمال مصاعب ومصاعيب) ؟ أقول قولهم هذا شبيه بقولك (هذه أراضٍ صحراوات) و (هؤلاء أسرى رهائن) والصحراوات والرهائن صفتان غالبتان .

ونظير (المُصعَب) الصفة الغالبة : (المُذهب) وجمعه (المذاهب) وهي جلود فيها خطوط مذهبة ، بعضها إثر بعض فكأنها متتابعة ، كما جاء في شرح ديوان قيس بن الخطيم لابن السكيت ، فقولك (جلود مذهبة) على الوصف ، لا يُغني مغنى (المذاهب) بحال من الأحوال ، ومن هنا الاقتصار في الصفة الغالبة على التكسير .

وأما (المرسلة) فقد مرّ بنا الكلام في (جمعها) .

ويقول الدكتور الأسد : (هل نستطيع أن نضيف إلى ذلك أن الصحيح في جمع الألفاظ الأخرى التي على هذا البناء ، هو : مفاعل ، حين تجري هذه الألفاظ مجرى الأسماء فنقول في جمع – ملحق – ملاحق ، وليس ملحقات كما أصبح حديثاً يحرصُ نفرٌ من محققينا ومؤلفينا على استعماله ؟) . أقول ليس الأمر مقصوراً على ما صحّ جمعه على (مفاعل)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

من الصفات إذا أنزلت منزلة الأسماء وإنما الحكم جارٍ في كل صفة عُدل بها عن الوصف إلى الاسم بإفرادها عن موصوفها وتميّزها بدلالة خاصة . والأمر يتعدّى في هذا جواز التكسير إلى الاقتصار عليه أو الجمع بينه وبين التصحيح . وليس التعويل في كل هذا على (المبنى) وحده ، بل على (المبنى والمعنى) جميعاً .

أما (الملحق) فإذا أطلقته على (مسمى خاص) نأى به عن الدلالة العامة كأن تعني به (ما تلحقه بالمعاهدة من شروح وشروط) ليس غير ، قلت في جمعه (الملاحق) . لأنك سميت به هذه (الشروح والشروط الملحقة بالمعاهدة) فباعدت ما بينه وبين الوصف وأنزلته منزلة الأسماء .

وإذا قصدت به كل ما يمكن إلحاقه بأصل من الأصول أو إتباعه باباً من الأبواب قلت (الملحقات) كما جمعه النحاة حين قالوا (الملحقات بلا سيما) .

بقي أن نعرض لرأي الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي ، في جمع (معجم) . فقد جمع الأب أنستاس الكرملي (المعجم) على (معاجم) فأنكره الدكتور جواد . قال الأب الكرملي (أما معجم فهو وزان مصحف ومخدع ، وما كان على هذا الميزان يكسّر على مفاعل : معاجم ، كما يقال مصاحف ومخادع) .

أقول ليس الأمر على ما قال . ذلك أن صيغة الجمع لا تحدد بوزن واحده حَسْبُ ، وإنما تتعلق إلى ذلك بأصل معناه اسماً أو وصفاً أو صفة غالبة ، كما رأيت . إذ ليس كل (مُفعّل) جمعه (مفاعل) . وقال الأب : (أما أنه ورد معاجم فهو مما لا يختلف فيه اثنان قال السيد الزبيدي في كلامه على أثال : وهو ثمامة بن أثال بن النعمان .. كما هو في

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المعاجم) . أقول إن جمع الزبيدي (معجماً) على (معاجم) ليس نصاً ملزماً ، لكنه باعث على البحث والتدبر واستبانة وجهه .

قال الدكتور جواد في كتابه (دراسات في النحو والصرف ..) : (أراد بالمعاجم جمع المُعجم أي المعجمات ، مع أن المعاجم جمع المَعجم على وزن المَذْهب ، وهو موضع العجم أي العضّ الاختبار ... قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة : وفلان صُلب المعجم إذا عجمته الأمور ، وقال في صَدَق : وفلان صدق ، وصدق المعاجم ، فالمعاجم جمع المَعجم بالمعنى المذكور . أما المُعجم بضم الميم فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء ، فيكون : المعجمات) .

أقول أما أن (المَعجم) بالفتح اسماً ، على (معاجم) فهو صحيح . وأما أن (المُعجم) بالضم ، على (مُعجمات) كيف كان بناؤه صفة أو صفة غالبة أو اسماً ، فليس بالوجه . وإذا كان (معاجم) جمعاً لـ (مَعجم) بالفتح فليس يلزم منه ألاّ يكون جمعاً لـ (مُعجم) بالضم . فقد تعاقب على (مذاهب) : (مَذهب) بالفتح و (مُذهب) بالضم كما مرّ ، واتفق على (مسانّ) جمع (مِسَنّ) بالكسر ، اسم آلة من (سنّ) ، و (مُسنّ) بالضم ، صفة غالبة ، على اسم الفاعل من (أسنّ) .

هذا وقد أنكر الدكتور جواد (معاجم) جمعاً لـ (مُعجم) ، لكنه أثبت (معاجيم) بالياء جمعاً له . أقول : الأصل فيما جاز تكسيره من (مُفعَل) أن يجمع على (مفاعل) دون (مفاعيل) ، لأن هذا إنما جعل لتكسير (مفعال ومِفعيل) مما تخلله حرف مدّ . على أنه حكي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

جمع (مفاعيل) في ألفاظ لم يتخللها حرف مد . فما الذي قاله العلماء فيها ؟

أجاز الكوفيون في كل ما جمع على (مفاعل) أو هيئته كفواعل وفعالل أن تزاد فيه الياء ، وأجازوا حذفها فيما جاء على (مفاعيل) كما نصّ عليه الهمع للسيوطي (١٨٢/٢) . وقد أخذ بهذا جماعة وعبروا عن إضافة (الياء) في نحو (مفاعل) وما كان على هيئته بأنه إشباع للكسرة وأسماه ابن جني في الخصائص (١٥١/٣) وفي المحتسب (٣٥٧/١) إشباعاً للحركة أو مطلها : ورده الأنباري في الإنصاف (٣١/١) وقصره على الشعر .

قال الزبيدي في التاج (المسند كمكرم جمعه مساند على القياس ، ومسانيد بزيادة التحتية إشباعاً ، وقد قيل إنه لغة ، وحكي في مثله القياس أيضاً) . وقد جمع الزبيدي (معجماً) على (معاجم) ، كما جمعه على (معاجيم) .

على أن جواداً قد أثبت (معاجيم) وهو الفرع ، وأبى (معاجم) وهو الأصل ، وهو غريب . بل استظهر في هذا بنظائر ليست محلاً للقياس . قال الأستاذ جواد (ويجوز عندي جمعه جمع تكسير ، شرط أن تطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمُفطر والموسير والمنكر والمطفل .. فيكون المعاجيم كالمفاطير والمياسير والمطافيل.. ، ويجوز حذف يائه لوزن الشعر حسب أو لحذف الالتباس) أقول قد جعل الرضيّ هذه الألفاظ مما خرج في جمعه عن بابه ، فقال في شرح الشافية (١٨٠/٢) : (قوله مضروبون ومكرِمون ومكرمون ، أي ماجرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح .. وجاء في اسم المفعول الثلاثي نحو ملعون

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومشؤوم .. ملاعين ومشائيم .. وقالوا أيضاً في مُفعِل كموسر ومُفطر ، وفي مفعَل كمنكر : مياسير ومفاطير ومناكير) ، وأردف : (وإنما أوجبوا الياء فيها مع ضعفها في نحو معالِيم جمع مُعلِّم ، ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل ، والقياس التصحيح) . أليس هذا صريحاً بأن هذه المثل لا تصح قياساً ، وهي ليست كـ (معجم) على كل حال ؟ وقد أورد الأستاذ جواد (المُطفيل) المختصّ بالمؤنث . قال الرضي : (والأغلب في المفعِل المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مفاعل كالمطافل والمشادن والمراضع .. وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول : مطافيل ومراضيع ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : وحرمنا عليه المراضع) . فأين هذا من جمع (المعجم) وكلام الرضي يدور على مايختص بالمؤنث ؟ ومفاعيل فيه كمفاعل ، على كل حال !

فقد استبان بما قدّمنا وشرحنا ، حال الصفة الغالبة وحدّها ، وما انفردت به عن الصفة : معنى وحكماً ، وأنّ ليس المدار في الجمع على وزن المفرد حسبُ ، بل على دلالته ومبناه صفة أو صفة غالبة أو اسماً . ويتضح كل ذلك بالاستقراء والتدبّر واستفراغ الوسع في التلطف له .

دمشق صلاح الدين الزعبلاوي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net